المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين/ الثلاثاء 10 ربيع الثاني 1440 (18 دجنبر 2018)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الثاني

" تحديات تأهيل الرأسمال البشري"

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الهامة في موضوع "***تحديات تأهيل الرأسمال البشري***". وهو موضوع يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى الدور الأساسي الذي أضحى يحتله الرأسمال البشري في صلب كل سياسة تنموية.

وفي هذا الإطار، لا تخفى عليكم العناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للرأسمال البشري، باعتباره الرصيد الحقيقي لبلادنا، وذلك في مجموعة من الخطب الملكية السامية التي أكدت مضامينها على اعتبار الاستثمار في الرأسمال البشري رافعة أساسية لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وتأسيسا على هذه الرؤية الملكية السديدة، فإن الحكومة تعتبر أن الاستثمار في الرأسمال البشري يعد تحديا أساسيا في سياق مواكبة الدينامية التنموية التي تشهدها بلادنا، وإرساء مشروع تجديد نموذجنا التنموي الوطني الذي دعا إليه جلالة الملك، باعتبار العامل البشري أداة رئيسية للاقتصاد المنتج للثروة ووسيلة لتحقيق التنمية البشرية الشاملة.

ومعلوم أن الرأسمال البشري يتكون من المعرفة والمهارات والصحة التي يراكمها الناس خلال سنوات حياتهم، وتمكنهم من تحقيق إمكاناتهم وتطلعاتهم كأعضاء منتجين في المجتمع، وهو بذلك يعد مكملا أساسيا للرأس المال المادي في عملية الإنتاج وتحقيق النمو والازدهار.

وتتمثل أهم التحديات التي يطرحها تأهيل الرأسمال البشري ببلادنا فيما يلي:

- تدارك الخصاص في مستوى الرأسمال البشري من خلال محاربة الأمية التي تبقى مرتفعة وتؤثر سلبا على الإنتاجية (تشكل اليد العاملة التي لا تتوفر على أي تكوين ثلاثة أرباع اليد العاملة الوطنية)؛

- موازاة مع تمكين المواطنين من حد أدنى من التمدرس، يطرح تحسين الرأسمال البشري إشكالية مواكبة الدينامية التي يعرفها النسيج الاقتصادي بملائمة التكوينات مع حاجيات الشغل؛
- بالإضافة إلى تحسين المعرفة والمهارات التي ينبغي أن يراكمها الأشخاص أثناء مسارهم التعليمي أو المهني، فإن الرأسمال البشري يقتضي كذلك أن يتمتع الأشخاص بصحة جيدة تمكنهم من تحقيق إمكاناتهم وتطلعاتهم كأشخاص منتجين في المجتمع.

إن كسب رهان هذه التحديات سيمكن من تعزيز قدرات الأشخاص للرفع من الفعالية والجودة وترسيخ مبدأ العدالة والانصاف ومعالجة التفاوتات كأسس لتحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على الرأسمال البشري.

وأود أن أذكر هنا أن هذه التحديات تم استحضارها في البرنامج الحكومي، الذي انطلق من تشخيص رصيد السياسات الاجتماعية والتحديات القائمة في مجالات التربية والتكوين والخدمات الصحية، ومن أجل محاربة الفوارق المجالية والقروية والتصدي للهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي، وتفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث، وكذلك تحسين وتعميم الخدمات الصحية، والعمل على تسريع وتيرة تنمية العالم القروي ودعم التوازن المجالي، وإيلاء العناية الخاصة بفئة الشباب باعتبارها الثروة الحقيقية والركيزة الأساسية المشكلة لهذا الرأسمال البشري.

وللإجابة على تساؤلاتكم، سأتناول بتفصيل مختلف هذه المداخل المذكورة.

أولا- التربية والتعليم والتكوين كمدخل أساسي لتأهيل الرأسمال البشري

يعد الإصلاح الفعلي لمنظومة التربية والتكوين مدخلا أساسيا لتأهيل الرأسمال البشري بما يجعل منه الرهان الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

ولا تخفى عليكم العناية الخاصة التي ما فتئ **صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله يوليها لإصلاح منظومة التربية والتكوين، باعتباره ثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية للمملكة**، وبالنظر إلى الدور المحوري لهذه المنظومة في تربية وتنشئة الأجيال الصاعدة، وتكوين وتأهيل مواطنات ومواطني الغد، للانخراط في دينامية التنمية الشاملة والمستدامة.

ومن هذا المنطلق، فقد جعلت الحكومة في صدارة أولوياتها مسألة التنزيل الفعلي والعملي والمتجانس للرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 "من أجل إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، حيث عملت على إعداد مشروع القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والمعروض حاليا على المؤسسة التشريعية الموقرة.

ومن المعلوم أن مشروع هذا القانون قد أناط بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، منها على الخصوص:

- ✓ الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولا سيما من خلال إكساب المتعلم المهارات والكفايات اللازمة، التي تمكنه من الانفتاح والاندماج في الحياة العملية، والمشاركة الفاعلة في الأوراش التنموية للبلاد، بما يحقق تقدم المجتمع والإسهام في تطوره؛
- ✓ تزويد المجتمع بالكفاءات والنخب من العلماء والنكرين والمثقفين والأطر والعاملين المؤهلين للإسهام في البناء المتواصل للوطن على جميع المستويات، وتعزيز تموقعه في مصاف البلدان الصاعدة، ولا سيما من خلال الإسهام في تكوينهم وتأهيلهم ورعايتهم.

وفي إطار التنزيل العملي لمشروع هذا الإصلاح الذي بدأ تنزيله فعلا من خلال **المخطط التنفيذي لقطاع التربية الوطنية (2017-2021)**، تعمل الحكومة على الرفع المستمر من المجهود المالي في مجال دعم قطاع التعليم

والتكوين، والذي يشكل ما يناهز **6 % من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث ستبلغ النفقات المرصودة له برسم ميزانية 2019 ما مجموعه 68,28 مليون درهم، أي بزيادة 5,4، مليار درهم مقارنة بالسنة الماضية (حوالي 9%).**

وتعمل الحكومة على **التنزيل العملي لمضامين مشروع هذا الإصلاح،** من خلال تنفيذ التدابير التالية:

1. على مستوى قطاع التربية الوطنية

إن تحسين مستوى الرأسمال البشري يبقى مرتبطا بالجهود التي تبذل في الاستثمار في الطفولة المبكرة كما أكدت عدة دراسات ارتباطا بالموضوع كان آخرها التقرير الذي أصدره البنك الدولي حول التنمية في العالم والذي خصصه لتطور أنماط الشغل والرأسمال البشري.

في هذا الإطار، فإن الحكومة تولي أهمية بالغة لتطوير نسبة التمدرس بالتعليم الأولي، الذي يسعى إليه البرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي لبلوغ نسبة67 % برسم الموسم الدراسي 2021-2022 لتعميمها في أفق 2027-2028 *(سيتم تخصيص* ***غلاف مالي قدره 1,35 مليار درهم*** *لبرنامج التعليم الأولي في ميزانية 2019).*

من جهة أخرى، تسعى الحكومة إلى مواصلة تحسن نسب التمدرس الخاصة بالأسلاك الثلاثة حيث بلغت **99,5 %** بالنسبة للابتدائي و**87,6 %** بالنسبة للثانوي الاعدادي و**66,6 %** بالنسبة للثانوي التأهيلي، خلال الموسم الدراسي 2017-2018؛

ولأجل ذلك، ينصب العمل على تخفيض نسبة الهدر المدرسي إلى **2,5%** سنة 2021-2022 في أفق بلوغ **1%** في الموسم الدراسي 2024-2025 بالنسبة للمستوى الابتدائي في المجال القروي، وبالنسبة للسلك الإعدادي بالمجالين الحضري إلى **6%** سنة 2021-2022 في أفق بلوغ **3%** في الموسم الدراسي 2024-2025؛

وفي هذا الإطار، ينصب المجهود المالي للحكومة أساسا على مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تجاوز المعيقات التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة وخاصة بالوسط القروي، وذلك ضمانا للإنصاف وتكافؤ الفرص بين أبناء المغاربة، **من خلال مواصلة دعم برنامج "تيسير" (2,1 مليون**

مستفيد)، وتحسين خدمات الداخليات والمطاعم المدرسية (1,44 مليون مستفيد)، ودعم المبادرة الملكية "مليون محفظة" (4,36 مليون مستفيد).

ويتوخى أن تمكن هذه الإجراءات من الرفع من عدد التلاميذ الحاصلين على الباكلوريا بنسبة **18%** برسم السنة الدراسة 2017-2018، مقارنة مع السنة الدراسية 2016-2017، ليصل إلى 260.017,00 تلميذة وتلميذا.

2. على مستوى التعليم العالي:

لا يخفى الدور الأساسي للجامعة في إعداد الرأسمال البشري المتكامل وتزويده بالعلم والمعرفة والقيم الروحية والأخلاقية النفسية والاجتماعية اللازمة لانخراطه الفعال في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وترتكز رؤية الحكومة في مجال إصلاح التعليم العالي على تكييف وتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا، ضمانا لإسهامها في تأهيل الرأسمال البشري، ولا سيما من **خلال الارتقاء بجودة التعليم العالي وملاءمة التكوينات التي توفرها مؤسساته مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني، والرفع من المردودية الخارجية للتعليم العالي ومن القابلية للتشغيل.**

وتدخل في هذا الإطار جملة من التدابير والإجراءات، من أهمها:

- ✓ **ملاءمة العرض البيداغوجي مع حاجيات المحيط وتعزيز مهننة مسالك التكوين المعتمدة، لا** سيما من خلال الرفع من عدد الطلبة المسجلين بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود بنسبة **30 %** خلال الموسم الحالي (2018-2019)، والرفع التدريجي من عدد الطلبة المسجلين بالمسالك الممهننة بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح للوصول إلى نسبة **10%** في أفق سنة 2021؛
- ✓ **بلورة إصلاح شامل للنظام البيداغوجي الراهن،** من خلال إرساء هندسة بيداغوجية جديدة، لاسيما بسلك الإجازة، وإعادة النظر في التخصصات والتكوينات الجامعية بما يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجيات سوق الشغل المتجددة والمتحولة، ولا سيما من خلال اعتماد مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة؛

- ✓ **إرساء نظام وطني لضمان الجودة**، لا سيما من خلال تفعيل مهام الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، ووضع دليل مرجعي وطني لمعايير تصنيف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛
- ✓ **إرساء المخطط الاستراتيجي الرقمي لقطاع التعليم العالي**، لا سيما من خلال تطوير حكامة التدبير عن طريق إرساء منظومة معلومات شاملة ومندمجة للتعليم العالي والبحث العلمي، ووضع مشروع متكامل لإرساء الجامعات الافتراضية بالاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال؛
- ✓ **تحسين تدبير الموارد البشرية الإدارية والبيداغوجية**، لا سيما من خلال الرفع من المناصب المحدثة، وتنويع مسارات التوظيف من أجل استقطاب الكفاءات الوطنية والدولية.

- **إحداث آلية لتتبع الخريجين** وتعزيز البنية المركزية المكلفة بالإشراف على التنسيق بين مراصد تتبع الخريجين بالجامعات وتوطيد معطياتها، بتنسيق مع المرصد الوطني للتشغيل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

3. على مستوى التكوين المهني

لا يخفى الدور المحوري الذي يضطلع به التكوين المهني في تثمين الرأسمال البشري والارتقاء بكفاياته وقدراته وتأهيله للانخراط في دينامية التنمية، وذلك انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية التي شددت في عدة مناسبات على ضرورة إيلاءه العناية اللازمة، ولاسيما الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2018، والذي دعا فيه جلالته إلى ***"إعطاء المزيد من العناية للتكوين المهني بكل مستوياته وإطلاق جيل جديد من المراكز لتكوين وتأهيل الشباب، حسب متطلبات المرحلة مع مراعاة خصوصيات وحاجيات كل جهة"***.

وفي هذا الصدد أود التذكير أن منظومة التكوين المهني عرفت تطورات مهمة، سواء **على المستوى الكمي** عبر توسيع عرض التكوين المهني والرفع من طاقته الاستيعابية، أو **على المستوى النوعي** من خلال تنويع شعبه وتخصصاته، وتحسين ملاءمة التكوينات لمتطلبات سوق الشغل

من خلال اعتماد المقاربة باعتبار الكفاءات، والحرص على إشراك الفاعلين الاقتصاديين في سيرورة التكوين وفي تدبير المؤسسات التكوينية.

ولتثمين هذه المكتسبات، فقد تم العمل على إطلاق مجموعة من الأوراش المهمة، تتمثل أساسا فيما يلي:

أ. تحسين العرض التكويني، من خلال:

✓ **الرفع من الطاقة الاستيعابية لجهاز التكوين المهني**، من خلال الرفع من عدد المتدربين وكذا مؤسسات التكوين، حيث بلغ عدد المتدربين بالتكوين الأساسي المتوج بدبلوم بالقطاعين العمومي والخاص خلال الموسم الحالي 2019/2018، ما مجموعه 477.549 متدربة ومتدربا، موزعين على 2015 مؤسسة تكوينية، يستفيدون من التكوين ب 340 شعبة موزعة على أهم القطاعات؛

✓ **تحسين جودة التكوين**، من خلال هندسة التكوين المهني وفق مقاربة ترتكز على الكفاءات، وتطوير كفاءات هيئة التأطير الإداري والبيداغوجي بمؤسسات التكوين المهني والرفع من احترافيتها؛

✓ **تنمية التكوين في الوسط المهني**، من خلال برامج التكوين بالتدرج والتكوين المستمر لفائدة الأجراء، وذلك من خلال اكتساب مهارات مهنية تمكنهم من ولوج سوق الشغل، وكذا تمكين الأجراء من مواكبة التطور التكنولوجي والتغيير التنظيمي للمقاولات وبالتالي الرفع من حركيهتم وقابلية التشغيل لديهم.

✓ **تنمية التكوين في الوسط السجني**، من أجل مساعدة نزلاء المؤسسات السجنية على اكتساب مهارات أساسية في بعض المهن والحرف لتيسير اندماجهم الاجتماعي بعد الإفراج عنهم؛

✓ **إيلاء أهمية خاصة لفئة الأشخاص في وضعية إعاقة** للاستفادة من تكوين مهني يسهل إعادة إدماجهم الاجتماعي والمهني.

ب.إيلاء أهمية خاصة لملائمة التكوينات مع متطلبات سوق الشغل

إن ملاءمة عرض التكوين مع متطلبات وحاجيات سوق الشغل المتجددة باستمرار يعد من أبرز اهتمامات الحكومة، ويتم العمل على تنفيذ جملة من

التدابير بهدف توفير تكوين جيد يمكن من تأهيل الشباب وتيسير اندماجهم في الحياة العملية، لا سيما من خلال:

- **إطلاق مشروع متعلق بتنمية الكفاءات الأساسية (Soft Skills)** في برامج التكوين من أجل إدماج مهني أفضل؛
- **تطوير تكوينات جديدة في القطاعات والمهن الواعدة ذات القيمة المضافة العالية** على مستوى إحداث فرص الشغل وجعل المغرب وجهة جذابة للاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى المحلية؛
- **إعداد مخططات قطاعية لتنمية التكوين المهني في القطاعات الحيوية**، في إطار مواكبة مختلف المخططات التنموية: "المخطط الأزرق"، مخطط "المغرب الأخضر"، "رؤية 2015 للصناعة التقليدية"، "البرنامج "الوطني للإقلاع الصناعي"...
- **توفير تكوينات مؤهلة قصيرة**، لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على تجربة في القطاع غير المهيكل، لتسهيل اندماجهم في القطاع المهيكل وتثمين مكتسباتهم المهنية.
- **إرساء آليات مهيكلة لعقلنة تدبير سوق الشغل والتكوين**، تتمثل في إنجاز دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات. ويتم العمل على إعداد وتحيين هذه الدلائل بصفة منتظمة، بشراكة مع جميع الفاعلين، في أفق تعميمها على جميع القطاعات.
- **تنمية التكوين بالتمرس المهني**، الذي يتم داخل المقاولة بنسبة 50% من مدته الإجمالية؛
- **تنمية التكوين بالتدرج المهني** الذي يتم بالمقاولة بنسبة 80% على الأقل من مدته الإجمالية، بالإضافة إلى عقد شراكات مع جمعيات المجتمع المدني وقطاعات مكونة أخرى.

4.محاربة الأمية رافعة أساسية لتأهيل الرأس المال البشري

لا شـــك أن بلادنا بذلت مجهودات مهمة في مجال محاربة الأمية حيث انخفض معدل الأمية من 87 % سنة 1960 إلى 32% سنة 2014 حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى، أي ما يعادل ربح نقطة كل سنة. كما كللت

هذه المجهودات باستفادة ما يقارب سبعة ملايين مستفيد خلال العشر السنوات الأخيرة من برامج محاربة الأمية.

وتستهدف هذه البرامج جميع الفئات العمرية بما في ذلك الفئات النشيطة سواء الشغيلة أو تلك التي توجد في طور البحث عن عمل، حيث تعتبر هذه البرامج بالإضافة إلى كونها فضاء لتطوير كفايات القراءة والكتابة والحساب، فرصة لتثمين الرأس المال البشري عبر تطوير مهارتها المهنية والوظيفية التي من شأنها أن تعزز من مردودية هذه الفئات أو تسهل الاندماج السوسيو اقتصادي للفئات العاطلة.

وجدير بالذكر في هذا الشأن بأن البرامج المعتمدة بتنسيق مع جميع الأطراف المعنية تتضمن برامج محو الأمية الوظيفية موجهة للفئات النشيطة في بعض القطاعات المنتجة كالفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية وتكوينات مهنية في مجالات متعددة كالإعداد الحرفي والتربية المالية وخلق مشاريع مدرة للدخل.

وينصب العمل خلال الموسم القرائي الحالي على مواصلة الجهود من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في خارطة الطريق لمحاربة الأمية (2017-2021)، والمتمثلة في تقليص نسبة الأمية إلى **20% بحلول سنة 2021 وإلى أقل من 10% سنة 2026**. وذلك بتنسيق مع جميع الأطراف، من قطاعات عمومية ومجالس منتخبة وهيأت المجتمع المدني وشركاء تقنيين وماليين دوليين.

ثانيا- تحسين المؤشرات الصحية كمدخل هام لتأهيل الرأسمال البشري

تعد الصحة، وفق المعايير الدولية، مكونا أساسيا لتأهيل وتثمين الرأسمال البشري. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن هناك علاقة جدلية بين الصحة والتنمية. فمن جهة، الأشخاص الأصحاء يعتبرون أكثر إنتاجية، ومن جهة أخرى، فهي تعتبر من أهم رافعات تحسين دخل الافراد والتمتع بحياة كريمة، ولذلك فلا تنمية في ظل غياب مقومات صحة الإنسان.

وقد كرس دستور المملكة مفهوم الحق في الصحة، لاعتباره ركيزة أساسية للحماية الاجتماعية ومدخل للتنمية المستدامة لفئات عريضة من المغاربة الذين يوجدون في وضعية فقر أو هشاشة، من خلال تنصيصه على تعبئة كل الوسائل المتاحة، من طرف الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من العلاج والعناية الصحية، والتغطية الصحية.

ويعتبر قطاع الصحة من أولويات الحكومة، حيث تعهدت الحكومة في برنامجها بالعمل على استكمال أوراش الإصلاح والبرامج المتعلقة بالخدمات الصحية، خصوصا منها التغطية الصحية الشاملة وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وإصلاح الصحة العامة.

1.مواصلة ورش تعميم التغطية الصحية الأساسية

ستواصل الحكومة العمل على تنزيل سياستها الرامية إلى توسيع نطاق التغطية الطبية الأساسية، من خلال التدابير التالية:

- **مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية "RAMED"**، حيث سيتم رصد اعتمادات مالية مهمة تبلغ **600 1 مليون درهم** برسم ميزانية 2019؛
- **مواصلة تنزيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض(AMO)** لفائدة طلبة التعليم العالي العمومي والخاص؛
- **استكمال تعميم التغطية الصحية للفئات المستهدفة المتبقية**، بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا حرا، وذوي حقوقهم، من خلال اعتماد المراسيم التطبيقية للقانون

رقم 15-98. ويقدر عدد المستهدفين من هذه التغطية بحوالي **11 مليون شخص**.

2.تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية

تقوم سياسة الحكومة في المجال الصحي على تعزيز ثقة المواطن في المنظومة الصحية، من خلال العمل على توفير عرض صحي جيد وموزع بطريقة عادلة، من خلال جملة من الإجراءات والتدابير المتمثلة فيما يلي:

- ✓ **تعزيز توفير واستمرارية العرض الصحي وتحسين ظروف وجودة الاستقبال** من خلال مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية، وتحسين الولوج للعلاجات من خلال مواصلة بناء المستشفيات وتوسيعها وتأهيلها وتجهيزها، وكذا مواصلة تنفيذ مشاريع بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة (طنجة وأكادير والعيون)؛
- ✓ **متابعة تأهيل المستشفيات العمومية** من خلال إطلاق برنامج وطني لتأهيل البنيات الاستشفائية والتجهيزات والمعدات والموارد الصحية مركزيا وترابيا، وخاصة بالعالم القروي؛
- ✓ **تعزيز الاستفادة من الخدمات الصحية بالمستشفى العمومي** ومؤسسات الخدمات الصحية الأولية عن طريق تعزيز تمويل وحكامة نظام المساعدة الطبية (RAMED)؛
- ✓ **تعزيز برنامج الصحة المتنقلة بالعالم القروي** عبر تخصيص وحدة طبية متنقلة مع سيارة إسعاف لكل منطقة صحية، أي بكل قيادة، وذلك بشراكة مع الجماعات الترابية في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي؛
- ✓ **مواصلة تفعيل السياسة الدوائية الوطنية الرامية إلى مواصلة خفض أثمنة الأدوية** قصد تمكين المواطنين من الولوج للأدوية والمواد الصحية، وقد هم هذا التخفيض، على الخصوص، الأدوية المستخدمة في علاج الأمراض المزمنة، كأمراض الضغط الدم والسكري وبعض الأمراض التعفنية وأمراض الجهاز الهضمي، إضافة إلى بعض أنواع السرطانات، حيث شمل هذا التخفيض **أكثر من 3.600 دواء ومستلزم طبي**.

- ✓ **النهوض بصحة الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة**، عن طريق تنزيل الاستراتيجية الوطنية للصحة والإعاقة؛
- ✓ **تعزيز توفير الأدوية والمستلزمات الطبية**، وذلك من أجل تحسين التكفل بالأمراض غير السارية، والعمل على توفير الأدوية الخاصة بها؛
- ✓ **تعزيز الخدمات الصحية الأولية**، من خلال تطوير عمل مرافق الصحة الأولية ومستشفيات القرب بصفة تمكن من تحسين الاستقبال والتكفل الملائم بمستعملي هذه الخدمات.
- ✓ **تعزيز صحة الأم والطفل كأولوية وطنية استراتيجية**، عبر تأهيل فضاءات الولادة المراقبة، خاصة في العالم القروي. وقد تم في هذا الإطار تحقيق مؤشرات هامة:
  - التقليص من معدل وفيات الأمهات من 112 إلى 72,6 وفاة لكل 100.000 ولادة حية، بين سنتي 2010 و2016؛
  - خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حيث بلغ 22,16 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2018 مقابل 30,5 سنة 2011.
  -

3.تعزيز منظومة الوقاية من الأمراض

في إطار تعزيز السياسة الصحية الوقائية، تواصل الحكومة تنفيذ جملة من البرامج التي ترتكز أساسا على:

- **التشخيص والتكفل المجاني؛**
- **الوقاية، عبر التحسيس والتوعية وتوفير الوسائل الوقائية؛**
- **اتباع إجراءات بخصوص البيئة التي تساعد على انتقال الأمراض (كمكافحة الناقلات)؛**
- **تطوير أساليب الرصد الوبائي.**

وتعتبر البرامج والمخططات الصحية للوقاية ومحاربة الأمراض، سواء السارية أو غير السارية أو المرتبطة بالعوامل البيئية، من أهم رافعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تساهم هذه البرامج في التقليص من الكلفة الاقتصادية لعلاج عدد كبير منها، وذلك عن طريق إنجاز مخططات عمل

وتدابير تهم الوقاية منها أو التكفل بها في مراحلها الأولى، مما يساهم في الحفاظ القدرة الإنتاجية للأشخاص المعنيين وللمجتمع على حد سواء.

✓ **ففيما يتعلق بمحاربة الأمراض السارية**، فقد تم تحقيق أهداف القضاء على عدة أمراض، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الملاريا، الرمد الحبيبي المسبب للعمى، الشلل...إلخ.

كما يتم التكفل والرعاية الصحية لفائدة أكثر من 11.000 شخص متعايش مع فيروس فقدان المناعة المكتسبة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لفائدة 3.000 شخص آخر، وكذا التكفل بحوالي 150.000 شخص مصاب بداء السل.

✓ وعلى مستوى آخر، فإن الحكومة تعمل جاهدة على **التكفل بالأمراض المزمنة أو غير السارية**، والتي تأثر سلبا على مردودية الأفراد وقدرتهم الإنتاجية، مثل مرض السكري، أمراض القلب والشرايين، مرض السرطان، أمراض الفم والأسنان.

وعلى سبيل المثال يتم التكفل بما يناهز 100.000 من المرضى المصابين بداء السرطان.

✓ **وعلى مستوى الصحة النفسية**، يجب التنويه بمبادرة "الكرامة" التي جاءت تتويجا لبرامج استعجالية شاملة لتعزيز الرعاية بالمرضى النفسيين وحماية حقوقهم الإنسانية الأساسية، وإعادة إدماجهم في محيطهم الاجتماعي والأسري.

✓ **وفي ميدان الصحة البيئية**، تم إنجاز عدة برامج هيكلية نذكر من بينها: تحسين تدبير النفايات الصلبة وإنشاء المطارح المراقبة، معالجة مياه الصرف الصحي، التقليص والوقاية من التلوث الصناعي، مكافحة انتشار ناقلات الأمراض، الخ.

وختاما، لا يسعني إلا أن أجدد التأكيد على أن الحكومة عازمة على مواصلة الاهتمام بالرأسمال البشري باعتباره الثروة الحقيقية لبلادنا، وتأهيله للانخراط في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.